

الرجل غير ولده الأكبر ، البنين والبنات والأبوين والزوجات ، والله عز وجل يقول في كتابه<sup>(١)</sup> : لِلرَّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ، فكيف يُخصَّص بعد هذا أحد من الورثة بشيء دون أحد منهم ؟ أليس هذا خلاف كتاب الله عز وجل ؟ والناس كلُّهم مجمعون على خلافه . وقد ذكرنا عن الأئمة (ص) عند كلِّ مسألة من الفرائض أنَّ ما ترك الميت من شيء فلورثته على ما سَمَّوه لكلِّ واحدٍ منهم . فكيف ينبغي أن يُعطى أحد منهم من جماعته شيئاً دون أحدٍ ؟

وقد رأيتُ بعضَ القضاة من أصحابنا علَّم على هذه المسألة ، وغيرها من المسائل مما هو في معناها ، فاسدة ، وهذا أقلُّ شيء يقولُه العيُّ . وآخرَ كانت تقرأ عليه كتب أهل البيت (ع) فإذا مرَّت به مثل هذه المسائل فسُئِل عنها . فيقول تفسيرها يأتي بعد هذا ، ويقرأ القارئ ثم لا يسمع الناس تفسير شيء . وقال آخر وقد رأى أنَّه ظفر بالمعنى وأصابَ الجواب : في هذه المسألة يكون هذا لأَكْبَرِ الولد بالقيمة . وهذا من قائله جهلٌ ، ومن أين يجوز أن يكون له بالقيمة دون غيره من إشرأكه فيه ؟ وإنما الحكم في المشترك فيه أن يُقسم ، إنِ احتملَ القسَم ، أو يُباع فيُقسَم ثمنه إن كان مثلاً لا ينقسم ، وتُداعَى الشركاء أو بعضهم إلى قسمته<sup>(٢)</sup> ، وما عَلِمنا أحداً أوجب لشريك شيئاً دون شريكه بالقيمة ، كما قال هذا القائل . ولا يجب لأحد من الشركاء شيء إلا وَجَبَ لشريكه مثله ما لم يكن بينهم فيه شرطٌ يجب ، ومعنى هذه الرواية عندى ، والله أعلم أن يكون خاصة للأئمة

(١) ٧/٤ .

(٢) ط ، ع ، — وتداعى الشركاء إلى القسمة ، أو طلبها بعضهم .